الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان

دراسة في الجغرافية السياسية

م.م تغريد رامز هاشم العذاري
جامعة بابل/ كلية التربية الاساسية

المقدمـــــــة

شكل السودان معرضاً حياً لصنوف الأحداث والظواهر الإجتماعيةوالإقتصادية والسياسية منذ عهد قديم، مما جعله قبلة للباحثين والدارسين لإجراء دراساتهم في هذه التغيرات المميزة لهذا الوطن الشاسع المتنوع والمتعدد الثقافات ومدخلاتها، ولم يخل الأمر من خيرات وفيرة لم تحصي ولم تعد جعلت من السودان هدفاً لأطماع الطامعين .وإن تناولنا العهد القريب، فكـــان الحكم التركي ثم عقبه الإستعمار الإنجليزي وما خلفه من ويلات وتداعيات وإنقسامات داخــل كل مجتمع وكيان قائم في السودان.

تمثلت مشكلة جنوب السودان أساساً من طابع الإختلافات الطبيعية في الكيان الإجتماعيوالثقافية والبيئة التي شكلت موقعاً جغرافياً مميزاً، واستطاع الاستعمار أن يجعلـــها معضلة صعبة الحل وأدت إلي أكبر حدث سياسي في تاريـــخ السودان بعـــد الاستـقلال وهــــو الإنفصال الكامل وقيام دولة جنوب السودان المستقلة سياسياً وسيادياً. ولـــم تتوقـــــف الأطمـــاع الخارجية الباحثة عن المصالح الخاصة عند هذا الانفصال بـــل سعت لامتداد الشقاق وبُعد الوحدة أو حتى التعاون فيما بين الدولتين، وحملت أجندتها الخاصة معـــاول الفرقـــة لتضرب في كل الإتجاهات، حتى كانت قضية ترسيم الحدود.

تناول هذا البحث الأبعاد التي شكلت قضية ترسيم الحدود وتداعياتها التي لـــم تـــكن صنع الانفصال الحديث بل هي اختلافات في الحدود الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية ثـــم الحدود السياسيـــة التي أشعلت فتيل الحرب مجدداً وأعادت للأذهان تاريخ إنقضى منذ اكثر من عشر سنوات، ولـــم تشكل إتفاقية السلام الشامل أو المفاوضات التي تلتها فيه أي حل جـــذري للمشكلة .

وتتمثل أهمية البحث في أنه لا مناص من الجلوس والتشاور وحسم قضية الحدود العالقـــة بالدبلوماسية والتفاوض والحكمة فيما يحقق الاستقرار ومدخلات السلام الشاملـــة للدولتين بلا صراعات.

ومازالت تداعيات منطقة أبيي الحدودية تترى على قبائل المنطقة وحكومات الدولتين ،وكذا الحال في مناطق أخرى مثل كافي كنجي وحفرة النحاس، وإن حسم أمر منطقة هجليج آخـــر المناطق المتنازع عليها عسكرياً، فهذا الخيار غير مقبول ويشكل حلقة رعب لا طاقة للشـــعب السوداني أو شعب جنوب السودان بها، فهي مناطق مترابطة ومتعددة ومتداخلة القبائــــــل والعشائر، ناهيك عن أنها مناطق شاسعة إن تم خوض حرب فيها ستنقلب عاجلاً إلي منـــاطق لحروب العصابات وقطاع الطرق ، فضلاً عن الإستنزاف التام لخيرات ومـــوارد الـــدولتين بلا طائل.

مشكلة البحث:-

تسبب عدم التنمية الإقليمية في تردي الأحوال الاقتصادية والسياسية في أقاليم السودان المختلفة ، هذا التردي أدى إلى ظهور بعض حركات التمرد التي حملت السلاح في وجـــه الحكومات المركزية المتعاقبة ،أفرزت تلك الحركات حسا انفصاليا لبعض سكان تلك الأقاليم(الجنوب – الغرب – الشرق – الشمال).

ومن هنا برز سؤال البحث الرئيسي التالي:-

_ ماهي الاثارالتي تترتب على الصراع الحدودي بين السودان وجنوب السودان.

فرضية الدراسة:-

- للمشاكل الحدودية أثار سلبية على النواحي الاقتصادية والثقافية والاقتصادية.

-يصنف السودان ضمن اكبر عشر دول مساحة في العالم (مليون ميل مربع) ،وهو بذلك يفوق مساحة دول غرب أوربا مجتمعة .

أهمية البحث:-

تنبع أهمية البحث من المعرفة والوعي بالأمور التالية:-

1 / التفريط في بعض أقاليم السودان الحالية(تحت كل الظروف) يفقد السودان أهم مقومات التنمية والاستقرار ، ويحوله إلي دويلات ضعيفة تخضع لسيطرة و هيمنة الدول الكبرى .

2 / التمسك بوحدة أراضي السودان الحالية ضرورة ، وحق للشعب على المؤسسات السودانية ،السياسية منها والعسكرية.

حدود البحث:-

يمتد السودان في مساحة جغرافية واسعة، تمتد من الشمال إلى الجنوب لتغطية 18 دائرة عرضية ، وهو بذلك يحتوي على معظم الأقاليم الجغرافية .خريطة (1) توضح موقع السودان.وخريطة (2) توضح جنوب السودان.

منهجية البحث:-

تبنت هذه الدراسة على استخدام المنهج :-أ) المنهج التاريخي:- ويأتي استخدام المنهج التاريخيبسبب طبيعة الموضوع، وهو حل مشكلة الحدود بين السودان ودولة جنوب السودان عبر مراحل تاريخية معينة ووفقاً لاتفاقيات مختلفة.ب) المنهج التحليلي-: فقد تم استخدام هذا المنهج في معالجة وتحليل الأساليب والطرق والإجراءات التي تم اللجوء إليها في تسوية النزاع الحدودي بين السودان ودولة جنوب السودان استناداً إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي العام.

خريطة (1) الموقع الجغرافي للسودان



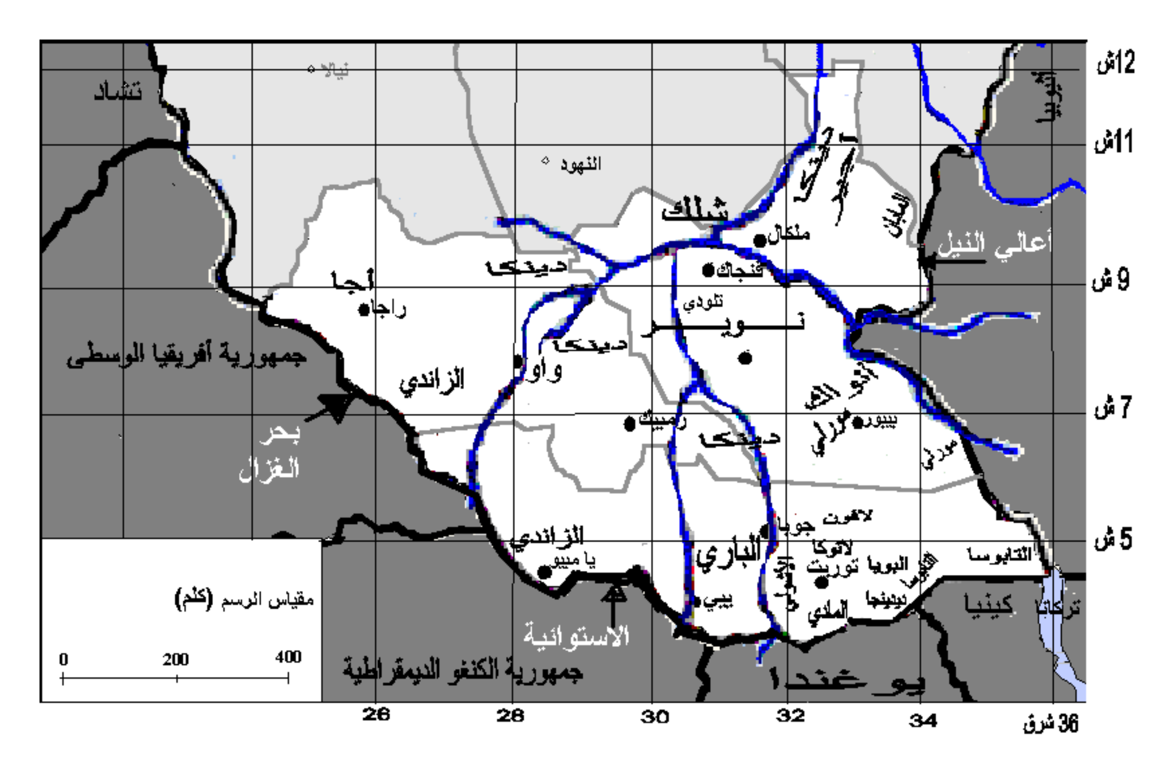
المصدر:

1- موسوعة ويكيبيديا الحرة: www.wikipedia.org/wiki.

2- الشبكة الدولية الانترنت على الموقع :- forums.selze.net

خريطة (2)

الموقع الجغرافي لجنوب السودان



المصدر:

[1] محمد عمر موسى في دراسة بمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، مقدمة تعريفية للجنوب منشورة في كتاب د. عبد الله السريع سنوات في جنوب السودان ص 27-28.

ولاهمية البحث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث الاول تناول التعريف بالحدود السياسية اما المبحث الثاني تناول النزاع الحدودي بين السودان ودولة جنوب السودان بينما تناول المبحث الثالث واقع النزاع الحدودي – اسباب النزاع الحدودي .

المبحـــث الاول

الحدود السياسية

تعرف "الحدود السياسية" تعريف يتسم بشقين الأول يتناول كلمة الحدود والتي هي جمع "حد" وهي لغوياً "الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهمـــا على الآخر" ومنتهى كل شئ هو حده.1 وفيما يخص الشق الثاني كلمة "السياسية" فالمـعنى المعروف هي ساس ،يسوس وساس الرعية أي تولي رئاستهم وقيادتهم ، وهي تدبير أمـــور الدولـــــــة، وحاصل الجمع بين الشقين هو أن " الحدود السياسية هي الفاصل بين نطاقين من نطاقـــــات ممارسة النفوذ والقوة، أو هي العلامات الدالة على نهاية إطار مـــن تلك الأطـــر التي تمارس خلالها عملية التخصيص السلطوي للقيم أو القوة والنفوذ وبــــداية الآخر"2.

هناك إتجاهات لتعريف الحدود السياسية تعريفاً إصطلاحياً بعيداً عن الإتفاق شبــه العام عـلى إعتبار الحد السياسي بأنه " ذلك الخط المتصور ، الفاصل بين إقليم دولـة ما عن إقليم دولـــة أخرى"، فالإتجاه الأول وضع الحدود السياسية في إطار الظـاهرة السياسية المحكومة بـعلاقات مؤقتة بتوازن القوى ولا تخضع للإستقرار أو الثبـات ، بينمـا يــرى الإتجـاه الثـاني أن الحـــدود السياسية ظـاهرة تعكس قدراً من الثبات والإستقرار وحين يتم تعيين الحدود فـــلا مجال لإمكانية إعادة النظر فيها، بينما الإتجاه الثالث يجمع شيئاً مـــن الإتجاهين السابقيـن ويخلـــص إلى أن الحدود السياسية هي ظاهرة سياسية لأنها خطوط للفصل بــين سيادات الدول المتجاورة، وهي ظاهرة قانونية لأنها تتضمن إمتداد القانون الداخلي للدولـة عبر أرجائها على النحو الذي يعبر عن وحدة وتماسك الدولة3.

وبشكل عام فإن الحدود السياسية هي التي تحدد موقع الدولة بالنسبة للدول الأخرى ومدى ممارستها لاختصاصاتها الإقليمية وبداية الاختصاص الإقليمي للدول الأخرى.

تصنيف الحدود:-

هنالك العديد من الإتجاهات لتصنيف الحدود السياسية يمكن تلخيصها في الآتي:

الإتجاه الجغرافي في تصنيف الحدود: ويرتكز على مدى الإستعانة بالظاهرات الطبيعية في تحديد الحدود مما يقسم الحدود إلي طبيعية وصناعية ، فالطبيعية كالجبال والتلال والأنهار والبحار والصحاري والمستنقعات والغابات، بينما الصناعية تنقسم إلى حدود بشرية(اي تتماشي والظاهرات البشرية كالعرق والدين واللغة،..) والحدود الهندسية وهي حدود فلكية تستند على دوائر العرض والطول وتبدو في أشكال مختلفة هي 1:

حدود فلكية بحتة تتفق مع خطوط الطول ودوائر العرض،ويشيع هذا النمط في أفريقيا وأمريكا الشمالية.

الحدود على أبعاد متساوية من ساحل أو سلسلة جبلية.

وتتميز الحدود الهندسية بالاستقامة الواضحة، وتجاهلها للظروف الطبيعية والبشرية التي تمر بها، وإن تميزت كذلك بسهولة التخطيط. فقد ظهرت على قطاعات من تلك الحدود الهندسية مشكلات الفصل بين مناطق متصلة بشرياً واقتصادياً، كالحد المصريالسوداني الذي يسير مع دائرة عرض 22 درجة شمالاً، وفي طرفه الشرقي تكمن مشكلة مثلث حلايب القاطنة بقبائل البشاريةوالعبابدةوالبجا التي تجول ما بين مصر والسودان دون اعتبار للحدود.

الإتجاه القانوني في تصنيف الحدود: وهي ما عرفت بأنها الحدود المعترف بها في القانون الدولي والتي لايثار حولها أي نزاع، وحدود لا تحظى بالمشروعية الدولية ومعظمها عن الحدود التي تقوم نسبة لإنفصال منطقة أو اقليم عن الدولة الأم أو ناتجة عن ضم منطقة معينة مثل ضم اثيوبيا لأريتريا بموجب القرار الإمبراطوري عام 1962م وضم ليبيا لإقليم (أوزو) التشادي في منتصف التسعينات من القرن الماضي.

الإتجاه السياسي في تصنيف الحدود: ويرتكز هذا الإتجاه على دور الإرادة السياسية في تعيين الحدود، وبذلك ينطلق من ثلاث أنواع رئيسية هي حدود مفروضة بالإرادة المنفردة وهي ما يقصد بها تجسيد لنظرية القوة في العلاقات الدولية2، وحدود الإتفاقية وهي ما يتوصل إليها من خلال إبرام معاهدةأوإتفاق بشأن الوضع النهائي لخط الحدود، والنوع الثالث هو الحدود الموروثة ويقصد بها الحدود التي نشأت من الخطوط الإدارية بين المستعمرات والتي ورثتها الدولة المستقلة من الإستعمار الأوروبي ، وهذا النوع الأخير هو الذي اسفرت عنه معظم المشاكل الحدودية والإقتصاديةوالإجتماعية والسياسية بين الدول المستقلة، وخير مثال ما يدور الآن بين دولة السودان ودولة جنوب السودان حول الحدود وتاريخها ووضعها ومدى إرضائها للطرفين .

مراحل تخطيط الحد السياسي:-

مرحلة التعريف: وهي مرحلة صياغة معاهدة الحدود بين الدول الأطراف، وتتضمن المعاهدة وصفاً للحد والمنطقة التي يخترقها ومساره. وكلما كان الوصف تفصيلياً ودقيقاً ومتضمناً إحداثيات جغرافية تحدد مسار الحد السياسي، كلما كانت احتمالات النزاع بين الدولتين قليلة.

مرحلة التحديد: وهي تتضمن عملية توقيع الحد من مجرد نص في المعاهدة إلى خط على الخرائط. ويمكن تضمين هذه المرحلة ضمن المرحلة السابقة.

مرحلة التعيين: تتضمن تلك المرحلة تحديد خط الحدود أو تعيينه على الطبيعة باستخدام طرق مختلفة، كالأسلاك الشائكة أو الأعمدة الخرسانية أو الأسوار وغير ذلك.

مرحلة إدارة الحد: وهي مرحلة دائمة تتضمن المحافظة على الحد الخطي السياسي، ودوام فاعليته وحراسته3.

- وظائف الحدود :-

إن للحدود السياسية وظائف عديدة , وقد حدد بوجز (Boggs) بعض هذه الوظائف التي يمكن تلخيصها بما يأتي :-

1- الوظيفة الدفاعية أو الأمنية :

يعد (هولدش) أول من أطر لهذه الوظيفة تأطيراً نظرياً إذ قال (إن الدفاع هو الهدف الأساسي للحدود , وإن الإنسان حيوان مقاتل يقتضي أعاقته عن الإتصالوالإحتكاك بوسائل طبيعية , وكان يرى أن الحدود ينبغي أن تتماشى مع مناطق الجبال بوصفها فواصل طبيعية) .

2- الوظيفة الاقتصادية :-

أن الحدود بهذا الوصف تدخل ضمن التنظيم الاقتصادي للدولة , ومن الناحية التجارية والصناعية , قد تلجأ الدولة إلى إقامة حواجز جمركية لمنع منافسة البضائع الأجنبية للبضائع المحلية وحمايتها , كما إن إختلاف أسعار البضائع عبر الحدود يؤثر على مواقع الصناعات التي تتأثر بالتعرفة الجمركية , فالصناعات المتأثرة بالتعرفة الجمركية عادة ما تتوطن بالقرب من مناطق الحدود .

3- الوظيفة الدستورية والقانونية :-

تبرز أهمية الحدود في هذه الوظيفة في سيادة مفعول القوانين الخاصة بالدولة على جميع مساحتها ضمن حدودها السياسية , بحيث تستطيع الدولة أن تسري القوانين الخاصة بالضرائب والتجنيد والعقوبات على جميع أفراد السكان .

أن مناطق الحدود نالت أهمية من الدول لأنها تمثل نقاط الدفاع عن السيادة الإقليمية , فأقامت عليها الأستحكامات العسكرية لمنع الغزو الخارجي ويتجلى ذلك بوضوح في العصور السابقة .

إن التقدم التكنولوجي خاصة ما يتعلق بأساليب الحرب والأسلحة الحربية قد قلل من وظيفة الحدود الدفاعية بحيث لم تعد الدول تعتمد على تحصين حدودها لضمان أمنها خاصة بالنسبة للدول العظمى التي تمتلك معدات عسكرية متطورة , أما أقامة مخافر للشرطة على نقاط معينة من الحدود فتعد بديلاً للحصون الدفاعية ولا يتعدى كونها تعزيزاً لسيادة الدولة وسيطرتها على إقليمها , ولا تقتصر وظيفة الحدود على الناحية الدفاعية بمعناها العسكري فحسب بل الدفاع بمعناه الواسع عن سكان الوحدة السياسية عسكرياً أو من الأمراض المعدية والأوبئة الوافدة أو تسلل المخربين من وحدات سياسية مجاورة , لذلك أنتشرت نقاط الدفاع والمحاجر الصحية ونقاط الحراسة لتحقيق هذهِ الأهداف .

إلا إن التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم قد غيرت من المفهوم التقليدي للحدود , إذ شهدت جميع مواقع الكرة الأرضية تحولات جذرية في العلاقات الدولية تميزت بالسرعة والشمولية لصالح العامل الاقتصادي , وتمكنت التطورات التكنولوجية من التغلب على عقبات جغرافية وفكرية وسياسية لخلق معاملات تجارية عبر الحدود , وإن هذه التحولات تتمثل بسهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق العالمي , أي تذويب الحدود القومية للدول .

إن التطورات في البيئة الدولية الجديدة قد عملت على أحداث تحولات في مفاهيم الحدود والسيادة التي ستفرض على الكثير من الدول القومية تنازلات عن إعتبارات السيادة لصالح سيادة إقليمية والتزامات اقتصادية تفرض عليها اللجوء والإنضمام إلى التكتلات التجارية والتي بدأت تظهر على خارطة العالم الجغرافية لعالمنا المعاصر وبشكل واضح تؤشر إعادة توزيع مصادر الثروة والقوة دون إعتبار للحدود السياسية مؤدية إلى أنواع جديدة من السيادة , كالسيادة الناقصة في مواجهة السيادة المطلقة , والسيادة المرنة في مواجهة السيادة القسرية والسيادة الاقتصادية في مواجهة السيادة القانونية .

روافد النزاع:-

إن المشكلة التي طفحت على الصعيد السياسي في السودان والتي سميت مشكلة الجنوب لا تخرج من أنها تعبير سياسي عن واحد أو أكثر من العوامل الآتية:

1. التباين الثقافي الموروث بين الشمال القائم تماسكه على الدين الإسلامي -واللغة العربية بدرجة أقل- وبين أقاليم غاب عنها أو ضعف فيها هذان العاملان. زائدا الاختلاف المكتسب بسبب سياسة الجنوب واستحداث الثقافة المسيحية الأنجلوفونية. وهو اختلاف جديد غذته مرارة ومخاوف موروثة من عهد الرق والاسترقاق.
2. التباين الاقتصادي والاجتماعي الذي أدت إليه التنمية غير المتوازنة والإحساس الذي زاد مع نمو الوعي السياسي لدي بعض أبناء المناطق السودانية بأن مناطقهم مهملة ومتخلفة ومحرومة.
3. القسمة غير العادلة في السلطة في البلاد والإحساس الذي تغلب على تفكير ومشاعر أبناء المناطق المهمشة بأن مشاركتهم في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تتناسب مع حجم مناطقهم السكاني والجغرافي.

4. النزاعات في الأقاليم التي ينتمي إليها السودان جيوسياسيا خاصة: القرن الإفريقي، ومنطقة البحيرات، وشرق إفريقيا، وإقليم البحر الأبيض المتوسط.
5. وجود السودان في خارطة الاستقطابات إبان الحرب الباردة، ثم اكتشاف النفط كسلعة إستراتيجية هامة دوليا مؤخرا (البعد الدولي).

هذه العوامل كامنة بصورة أو أخري في كل مظاهر الصراع بين الشمال والجنوب. وهو صراع انفجر بحدة ثلاث مرات في تاريخ السودان الحديث هي:

- التمرد الأول (أغسطس 1955م، وأنيانيا 1963م)
- التمرد الثاني: حرب أنيانيا الثانية 1975م.
- التمرد الثالث: حرب الحركة الشعبية لتحرير السودان (1983-2005م.

المبحـــــث الثاني

النزاع الحدودي بين السودان ودولة جنوب السودان

شهدت دولة السودان حالات من النزاعات الحدودية مع الدول المجاورة ،فحـــدود السودان مع دول الجوار التسع معظمها عبارة عن خطوط وهمية تمر عبر مناطق كاشفــة لا تحددها معالم طبيعية واضحة ومتصلة (كالأنهار) مما يسهل التسلل من خلالها كما في حدود السودان الشرقية خاصة مع اريتريا ـ أثيوبيا ـ كينيا وكذلك تشاد . فالحركة ميسورة للقبائـــل الحدودية هناك ، ولا تستطيع الدولة حماية هذه الحدود أو السيطرة عليها ، الأمر الذي يترتب عليه تشجيع الحركة غير الشرعية عبر الحدود مثل التهريب وتجارة السلاح وغيرهــــا من مهددات الأمن القومي السوداني، مما يؤدي لحدوث منازعات خاصة مع دول لها أطمــــاع بالتعدي على أراضي السودان مثل الوضع مع دولة أثيوبيا والنزاع المستمر علــــى منطقة "الفشقة"، ورغم إعتراف أثيوبيا اعترافاً قانونياً في اتفاقية الحدود لعام 1902م وبروتوكول الحدود لسنة 1903م ، واتفاقية عام 1972م بأن منطقة "الفشقة" أرضاً داخل الحـــدود السودانية إلا أنه منذ العام 1957 بدأ تسلل المزارعين الأثيوبيين للمنطقة الغنية بوفـــرة الأمطار والأراضي الشاسعة الخصبة1 ، ومن ثم بدأ النزاع الحدودي حول المنطقة ولم يحسم حتي الآن.

وشهدت منطقة "حلايب" نزاعاً حدودياً بين السودان ومصر وكذلك لم يحسم بعد برغـــم العديد من المفاوضات والمداولات لحسمه وبعض الإتفاقيات لتسهيل التعايش والخدمة الإدارية لسكان المنطقة، كما أن النزاع الحدودي بين السودان ويوغندا الذي أثير بعد إصدار دولـــة يوغندا لدستورها عام 1967م وألحقت به جدولاً خاصاً بالحدود مع دول جوارها أظهر تعديها على بعض المناطق الحدودية السودانية، وقد شهدت الدولتان العديد من المفاوضات التي أدت إلي إتفاق في عام1989م حول وضوح هذه الحدود عبر إعلان 1926م والقاضي بتعيينــها، إلا أن تدهور العلاقات بين البلدين أدى إلى تعدي النظام اليوغندي على الأراضي السودانية متجاوزاً اي أتفاق ، الأمر الذي جعل الحدود المشتركة عاملاً مؤثراً في توتر العلاقات بين البلدين وزعزعة الثقة بينهما وتدهور علاقات حسن الجوار.

*طبيعة الدولتين قبل الإنفصال:-

شهد العالم منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي العديد من حـــالات التفكك وقيام الكيانات والدويلات المستقلة مثل دويلات يوغسلافيا والإتحاد السوفيتي سابقاً، حيث شـهدت هذه الحقبة القضاء بحق تقرير المصير كأمر من المسلمات والأوامر النافذة فـــي القانـون الدولــــي والملزمة للدول، وهو أمر يتم إما بالإتفاق بين الأطراف المعنية، أو بالتســـليم والإنقسام السلس "الإنفصال بالتراضي" أي بالإستفتاء وهو ما تم في تصويت الجنوبيين على حق تقرير المصير في يناير 2011م وأدى إلي قيام دولة جنوب السودان.

عُرف السودان قبل إنفصال الجنوب بإستراتيجيته المهمة في الخارطـــة السياسية في إفريقيا بمساحة تقدر بمليون ميل مربع تتضمن إمكانيات هائلـــــة ومتنوعة مـــن المصادر والموارد الطبيعية، وتميز بقاطنية من القبائل المقدر عددها بخمسمائة وسبعين قبيلة تنقسـم إلي خمسين مجموعة موزعة على أقاليم السودان وتتحدث أكثر مـــن مائـــة وعشرين لـغة ولهجـــة وتعتنق عشرات الأديان، بالإضافة إلى تنوع المشاريع الزراعية وثـــراء السودان بنهر النيل والأراضي الخصبة الشاسعة والمراعـي المتعددة

و الغنية والغابـــــات ، مع غناء السودان بالثروة الحيوانيــة والثروة السمكية، والصناعات المختلفة، بالإضافة إلـــى إحتياطي البلاد الكبير من النفط والغــاز الطبيعي والعديد من المعادن النفيسة.

الإمكانيات الهائلة في السودان بالإضافة إلى التباين الجهوي والعرقي والأثني أحدث فيه العديد من المشاكل مثل الوصول إلى كيفية واضحة للتعايش السلمي والإنـــدماج الوطني بين مواطنيه، وجعلت من الأطماع التى تسعى للنيل من هذه الخيرات سبباً لنشؤ الصراعـــات والنزاعات والحروب، خاصة وأن هذه الإمكانيات لم تستثمر بشكل يُعطي التنمية الشاملـــة والمتوازنة في المنطقة إمتدادها ، وأدت إلي تهميش عدد كبير مـــن قطاعات البلاد مما كان سبباً آخر للنزاعات والصراعات.

عُرفت دولة جنوب السودان المنفصلة بأنها تقع في المنطقة المدارية بين خطي طول3-35 درجة شرقاً ودائرتي عرض2-12درجة شرقاً، وتحدها خمـــس دول هـــي(إثيوبيا ويوغندا وكينيا وإفريقيا الوسطي والكنغو الديموقراطية)، وتبلغ مساحته 600 ألف كم مربع تقريباً، وتتميز بمناخها الماطر والدافئ والغابات البكر والثروات والموارد الطبيعية، ويعتنق معظم سكان الجنوب معتقدات محلية ومسيحية وإسلامية حيث أشارت إحصائية عام 1986 إلى أن نحو 31% من الجنوبيين هم من المسلمين، وقرابة 48% من المسيحيين والبقية تتوزع بين الأرواحيينواللادينيين، وأصحاب الديانات الأفريقية الأخرى1، وبها مجموعات عرقية متباينة لها لغاتها المحلية المتعددة، ومن أشهر قبائل الجنوب الدينكا والشلك والنويروالبارياوالأشولي والجور واللاتوكا والمورلي والزاندوالفرتيت وهي موزعة على ستين قبيلة ذات أصول إفريقية وسودانية2.

- <u>أنظمة النزاع الإقليمية ودورها في حرب الجنوب</u>

هذه الاتجاهات الإقليمية صبت في تغذية عوامل الصراع بطريق أو آخر، ولكن هنالك عوامل وأحداث غذت الصراع بصورة مباشرة، فدخول السودان كطرف في العديد من أنظمة النزاع الإقليمية صب مباشرة لصالح الحرب في الجنوب، من ذلك:

- نظام نزاع القرن الإفريقي.
- نظام نزاع منطقة البحيرات العظمى.
- نظام نزاع الشرق الأوسط.
- نظام نزاع الحزام السوداني.

إن مفهوم "نظم النزاع" طور النظر للنزاعات التي كان ينظر لها بشكل منفصل من التداخلات الإقليمية والدولية، إلى النظر للنزاعات باعتبارها كائنات عضوية لها دورة حياة شبيهة بالأميبيا، وقد وقع النظر لمشكلة الجنوب ما قبل 1983م في هذا القصور وذلك بالنظر لها كقضية داخلية بدون وقائع عابرة للحدود.
إن مفهوم "نظام النزاع" يناصر فكرة أن أي نزاع له علاقات وثيقة إقليميا، وما يبدو كنزاعات منفصلة بدءا تكون في الحقيقة أجزاء من نموذج نزاع أوسع على مستوى الإقليم[3]. لهذا فإن الحلول لأي نظام نزاع والتي لا تأخذ في الاعتبار حقائق نظام النزاع (الإقليمية) لا تكون في الغالب ناجزة وتكون نتائجها أقل ثباتا واستمرارية، وهذا يعني أن حل النزاع الذي لا يشرك الأطراف الأخرى في نظام النزاع الأوسع لا تحقق النجاح المنشود[4].
لقد زاد من حدة وخطورة البعد الإقليمي في النزاع طول الحدود السودانية واتساعها مع عدم وجود حواجز طبيعية في الغالب، إضافة إلى اشتراك السودان مع جيرانه في القبائل الحدودية شمالا وشرقا وغربا وجنوبا. تسبب كل هذا وذاك في وجود مشاكل حدودية، وفي سهولة انتقال النزاعات من السودان إلى جيرانه وبالعكس. ومع اتخاذ نظام الخرطوم لسياسات توسعية "رسالية" بنشر الإسلام والعروبة في الجيران، صارت بعض الدول المجاورة مراكز لدعم المقاومة الجنوبية المسلحة.
<u>سنناقش هنا إيجازا أهم الأبعاد الإقليمية في حرب الجنوب:</u>

<u>القرن الإفريقي:</u>

يتكون القرن الإفريقي من إثيوبيا، إرتريا، الصومال، السودان، جيبوتي وبعض أجزاء من كينيا، ويشكل الأخدود الإفريقي العظيم أهم المظاهر الجيومورفولجية به حيث يقطعه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، ويحده من ناحية الشرق البحر الأحمر وخليج عدن، ومن ناحية الجنوب المحيط الهندي[1]. وقد عج القرن الإفريقي بالصراع وذلك يرجع لعدة أسباب منها تفجر وانتقال المشاكل الداخلية لدول في طور تكوين الأمة أو بسبب مشاكل الهوية، أو بسبب الحالة المتردية للبيئة والاقتصاد، أو نسبة لمشاكل الحدود التي تسببت مع عوامل أخرى في تفجير الحرب الإثيوبية الأرترية بين عامي 1998 و2000م، أو كنتيجة لسياسات داخلية توسعية كتلك التي اتخذها نظام "الإنقاذ" لنشر الإسلام في إفريقيا برعاية الحركات المعارضة لدولها في الإقليم، إضافة للتدخل الخارجي نسبة للموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي. وقد ظل نظام النزاع في القرن الإفريقي يؤثر على جميع الأطراف إذ يبدو وكما قال أحد الباحثين: أن بلاد القرن الأفريقي "ذات علاقة ببعضها الآخر عبر تشارك النزاعات أكثر من تشاركها في الحدود"![2].

بالنسبة لحرب الجنوب، فقد كانت بعض دول القرن الإفريقي خاصة أثيوبيا وكينيا طرفا مباشرا في هذه الحرب منذ تفجرها في حرب أنيانيا الأولى إبان الحكم العسكري الأول، فقد فر عدد كبير من اللاجئين الجنوبيين إلى دول الجوار وأداروا التمرد منها، كما حصلوا على المساعدات من تلك الدول، خاصة مع تصعيد حكم عبود للقضية في شكل مواجهة بين المبشرين وبين الإسلام وما قام به من إجراءات حرضت الكنائس والحكومات التي على رأسها مسيحيون في دول الجوار على الوقوف بجانب حاملي السلاح الجنوبيين. وقد ورثت حكومات الديمقراطية الثانية (1965-1969م) هذا الوضع وحاولت التحرك إقليميا فقد قام السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء في عام 1965م بعدة زيارات إلى شرق إفريقيا (أثيوبيا ويوغندا وكينيا) لشرح جهود الحكومة في حل مشكلة الجنوب. وفي ذلك الوقت كانت لإثيوبيا أسباب أخرى لدعم التمرد في السودان وأولها مشاكل الحدود مع عدم اعتراف إثيوبيا بالاتفاقية المبرمة بين بريطانيا وممثل أثيوبيا في 1902م ودعوتها لإعادة النظر في تلك الحدود[3]. إضافة للنزاع حول (الفشقة) الناشئ أيضا من مشاكل الحدود، إضافة لمشاكل اللاجئين الأرتريين واتهام أثيوبيا السودان بإيواء الثوار الأرتريين ومساعدتهم، ومع التوصل لإتفاقيات لوقف العدائيات، إلا أن التقارير الرسمية دلت على أن الأنيانيا ظلت تستلم الأسلحة والمعونات الأخرى عبر الأقطار المجاورة[4].

دور إثيوبيا في الحرب هو الذي أدى إلى سعي الحكومة الديمقراطية الثانية لوقفه دبلوماسيا وإبرام اتفاقية بهذا الخصوص مع إثيوبيا في 28 يونيو 1965م، وفيه "ألا يقوم أي من الطرفين أو أي من رعاياه أو أية دولة أجنبية أو أي شخص أو تنظيم قائم في البلدين بأي نوع من الأنشطة الضارة أو التي تهدف للإضرار بالمصالح الوطنية للطرف الآخر" فقد كانت إثيوبيا تعاني من مشكلة إرتريا حيث شهدت السنوات 1960-1965م بزوغ تنظيم جبهة التحرير الأرترية وظلت أثيوبيا تأخذ على السودان مساعدتها وإيواءها خاصة عقب ثورة أكتوبر 1964م، كما ظل السودان يعاني من مشكلة الجنوب وقد شهدت سنوات الحكم العسكري خاصة في الفترة 1959-1964 تدهورا متزايدا في الموقف الأمني في الجنوب، وكان السودان يأخذ على أثيوبيا المساعدات التي ظلت تقدمها للأنيانيا أو تلك التي كانت تصل لهم من جهات أجنبية عبر أثيوبيا[5]. وقد فاقم من مخاوف إثيوبيا برغم الاتفاقات والزيارات المتبادلة أن الإمبراطور هيلاسيلاسي لم يجد لدى زيارة السودان في فبراير 1967م ترحيبا من جانب الأخوان المسلمين والشيوعيين وحزب الشعب الديمقراطي والاشتراكيين العرب الذين قاموا بمظاهرة لدى وصوله[6].. الدور الأثيوبي أيضا خول لأثيوبيا التدخل بفاعلية للتوسط بمساعدة مجلس الكنائس العالمي واستضافة مباحثات السلام إبان العهد المايوي وإبرام اتفاقية أديس أبابا للسلام عام 1972م.

لاحقا، ومع تفجر حرب الحركة الشعبية لتحرير السودان كان لإثيوبيا دورٌ كبيرٌ في إيواء الحركة ودعمها، وكان ذلك من ناحية أحد ملامح الحرب الباردة حيث وقف السودان ومصر بجانب المعسكر الغربي، وكانت إثيوبيا واليمن وليبيا حلفاء للمعسكر الشرقي (حلف عدن).

النزاع في البحيرات العظمى:

تتكون منطقة البحيرات العظمى من ست دول هي بورندي، جمهورية الكنغو الديمقراطية، كينيا، رواندا، تنزانيا ويوغندا، وأحد ملامح الإقٌليم الجيوسياسية أنه منطقة لاجئين من دول المنطقة نفسها وخارجها، فيما عدا كينيا وتنزانيا فهما لا يستقبلان لاجئين ولا يصدرانهم[1]. السودان كما هو ظاهر يجاور ثلاثا من دول الإقليم هي: كينيا- يوغندا- والكنغو. وقد اتسم الصراع في هذه المنطقة بانتشار ظاهرة الصراعات الإثنية.

وقد دخل السودان طرفا في النزاعات التي تجري في الإقليم منذ وقت مبكر، وصار جزءا من نظام النزاعات فيه، كما شاركت دول الإقليم المجاورة للسودان في حرب الجنوب. لقد استضافت هذه الدول أعدادا كبيرة من اللاجئين السودانيين إثر تفجر الحرب الأولى وتدهور الحالة الأمنية بالجنوب حيث حدثت هجرة جماعية في عام 1960م من الاستوائية إلى يوغندا والكنغو وكان من بين المهاجرين شخصيات مرموقة بارزة من السياسيين وأعضاء البرلمان، وأنشأ المهاجرون عدة تنظيمات منها رابطة المسيحيين السودانيين والاتحاد السوداني الأفريقي الوطني لجنوب السودان، وقد غير حزب سكدنو اسمه إلى حزب سانو عام 1963م، وكانت رئاسته في ليوبولدفيل بالكنغو، وعدد من قياداته بكمبالا في يوغندا. ومن المقدر أن عدد اللاجئين السودانيين ليوغندا في سبتمبر 1964م كانوا 12 ألف شخصٍ بل تجاوز الرقم في تقدير آخرين الخمسين ألفا من الجنوبيين[2].

وقد استخدمت الأنيانيا بعض من كانوا في أسر الجيش وبعض المتمردين المهزومين في الكنغو الذين هاجروا للسودان في صيف 1965م لبدء غارات على الطرق والكباري والقرى والجيش والبوليس[3].

وقد سجل سكرتير مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد لحل القضية سلميا ملاحظاته لدى زيارته لجوبا في 1965م لبحث جاهزية المدينة لاستقبال المؤتمر، قال "ولما مررت بجولة حول المدينة راعني مرور العربات الحربية عبر الطرق وعندما تساءلت عن أسباب ذلك أفهمت أن ذلك يتعلق بحمل الأسلحة لنقلها إلى الكنغو" وقال "وأدى الاتجاه الجديد للحكومة الانتقالية بشأن السياسة الخارجية وإعلانها المتكرر للدعم الإيجابي للحركات الثورية في إفريقيا، إلى نشوء العداوة بين السودان وكل من الكنغو وإثيوبيا".. "وفي بداية العام أرسلت الأسلحة من الجزائر ومصر عبر الخرطوم والجنوب للمتمردين في الكنغو"[4]. وظلت المنظمات الكنسية الكاثوليكية في الكنغو تمد يد العون والتأييد للمتمردين الجنوبيين [5].

لقد وقف الدور اليوغندي في دعم الأنيانيا-1 بعد ثورة أكتوبر ووافقت يوغندا على التعاون لدرجة القيام بأعمال مشتركة بين قوات الجيش السوداني وقوات الجيش الأوغندي في مواجهة المتمردين، وأبعد اللاجئون الجنوبيون من الحدود بين البلدين، وأنذر القادة السياسيون الجنوبيون لعدم ممارسة أي نشاط عدائي ضد السودان، ولكن لاحقا توقف ذلك التعاون وفي 1968م شكت السلطات السودانية من عدم تعاون حكومة يوغندا، وقد غيرت يوغندا موقفها استجابة لنشاط الجماعات التبشيرية وبعض الضباط المتعاطفين مع متمردي الجنوب[6].

لاحقا ومع تفجر حرب الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومع تسلم حكومة "الإنقاذ" الحكم بعد انقلابها على الديمقراطية، بدأت العلاقات مع بلدان إقليم البحيرات المتاخمة للسودان تأخذ أبعادا جديدة.

ففي 1993 بدأت الخرطوم بمساعدة جيش الرب للمقاومة الذي يعمل في الحدود السودانية اليوغندية شمال يوغندا ومن أرض قبيلة الأشولي تحت قيادة (النبيّة) أليس لاكوينا التي بدأ تمردها ضد الحكومة اليوغندية في 1987م ولجأت إلى كينيا بعد أن هزمت. وقد أعقبها في قيادة التمرد جوزيف كوني[7] الذي يدعي مقدرات روحية خارقة في حفظ المحاربين من الرصاص.. ساعدت الخرطوم كوني بشكل قفزت فيه عددية جيشه من مائتين إلى 3 آلاف جندي في حوالي 3 سنوات ونصف. وفي أوائل عام 1996أقامت الخرطوم علاقات مع منظمة عدائية أخرى ليوغندا يوري موسفيني وإن كانت أقل عنفا من جيش الرب، وهي جبهة تحرير ضفة غرب النيل Nile West Bank Liberation Front. التي تعمل من الحدود الزائيرية في منطقة كايا، وهي تحتوي على مسلمين من القبائل المحلية (النوبي- الكاكواوالأرينقا) وضباطها في الغالب كانوا في جيش عيدي أمين سابقا. والمنظمة الأخيرة التي ساندتها (الإنقاذ) ضد موسفيني كانت تجمع القوى

الديمقراطية Alliance of Democratic Forces ADF والتي شكلت بمبادرة سودانية – زائيرية وتتكون من أربع مجموعات: مقاتلين مسلمين وهم أفراد من جماعة التبليغ- وعاطلين عن العمل من عدة قبائل (باقاندا، بانيوروورباتورو)، ومقاتلي الباكونجو وبعض الهوتوالراونديين.
وفي المقابل فقد احتضنت يوغندا الحركة الشعبية لتحرير السودان وقدمت لها المساعدات، خاصة لعلاقة الزمالة التي جمعت بين الرئيس يوري موسفيني والدكتور جون قرنق دي مابيور، هذا إضافة لتوجهات موسفيني المذكورة في دعم الوحدة البانتونيلية، ولاشتراكهما في التوجهات العلمانية.
في 8 ديسمبر 1999 وبوساطة من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وعبر منظمة (مركز كارتر) تم إبرام اتفاقية نيروبي بين كل من السودان ويوغندا بوقف العدائيات، وشجب استخدام العنف ضد المدنيين، وبالرغم من اتفاق عام 1999م، فقد تبادل البلدان الاتهامات بخرق ذلك الاتفاق، وفي عام 2002م وقع الطرفان اتفاقية وقد نجم عن ذلك تنظيم عملية أيرون فيستIron Fist التي سمحت للجيش اليوغندي عبور الحدود السودانية لتعقب جيش الرب[1].ولكن وبالرغم من ذلك فلا زالت بعض أصابع الاتهام تتوجه للخرطوم أو بعض المتنفذين في حكومتها بمساعدة جيش الرب وعدم الجدية في محاربته كوسيلة لإقلاق الوضع في الجنوب[2].
كما أن الخرطوم اشتركت تحت رعاية فرنسية في حروب البحيرات العظمى التي انفجرت في التسعينيات من القرن العشرين. الحرب الأهلية في رواندابوروندي، حرب إثنية بين التوتسيوالهوتو. هذه الحرب امتدت نحو الكنغوودخلت يوغندا طرفا هاما فيها. ثم دخلت الكنغووأربع دول أخرى في الحرب فأصبحت حربا قارية تخوضها 6 دول. لقد اختلفت مواقف أمريكاوفرنسا من الحرب الأهلية في الكنغو اختلافا أدي إلى أن تصبح حرب البحيرات الكبرى القارية ذات أبعاد دولية.
وفي عام 1999 وقعت الأطراف المقتتلة اتفاق سلام في مدينة لوساكا. اتفاقية لوساكا لم تحقق السلاموالنتيجة أن توترا داخل هذه الدول، وفي الإقليم، وعلى نطاق شرق ووسط أفريقيا ما زال مستمرا تغذيه تناقضات بين الشركات المتعدية للحدود الدوليةوتسندها دولها.
حكومة الخرطوم كونت تحالفا مع تنزانيا والهوتو الرواندين، مما جعل مشكلة الجنوب جزءا لا يتجزأ من نظام النزاع في الإقليم، والمنافسة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

المبحث الثالـــــث

واقع النزاع الحدودي

*أسباب النزاع الحدودي بين الدولتين:-

تختلف الأسباب التي تؤدي إلى نشوء النزاعات بين الدول بصورة عامة، وداخل قارة إفريقيا لا يخلو الأمر من بعض الأسباب التي تختلف من حالة إلى أخرى، فقد شكلت مشكلة جنوب السودان الحضور البارز في السياسة السودانية عبر مراحل مختلفة كما كانت الأكثر تعقيداً منذ الإستقلال، وهي تمثل المثال الأكثر وضوحاً لأثر التعدد العرقي علـــــى الإستقرار السياسي ليس في السودان فحسب بل في القارة الإفريقية عموماً. وقد تداعت هذه المشكلة حتى وصلت إلى حد الإنفصال الكامل لدولة جنوب السودان عن الدولة الأم، وقد كان من أبرز أسباب إستمرارها لردح من الزمان سوء السياسات المتخذة من قبل الحكومات التي توالت على حكم السودان منذ الإستقلالوإختلاف نظرات القادة السياسيين بالبلاد للمشكلة مما أدىلإختلاف المداخل والأساليب لحلها، فمن حكومة تسعى لدمج وإستيعاب الجنوبيين في إطار الثقافة العربية الإسلامية قسراً، إلى حكومات وجماعات ترى فصل الجنوب وإستبعاده من الدولة السودانية، إلى أنظمة اخرى ترى التأكيد على وحدة السودان مع تمكين جماعاته المختلفة من التعبير عن إختلافاتها العرقية والثقافية من خلال نظام سياسي يتراوح ما بين الحكم الذاتي والفيدرالية وحتى الكونفدرلية3.
قبل حدوث الإنفصال - بشكله الحالي- لم تتوصل الدولتان إلى حلول لكل المسائل التي تُعطي الخاتمة لقيام الدولة الحديثة وإستقلالها الكامل وسيادتها وإستقرارها لتتمكن من القيام بمهامها كدولة ذات سيادة، وهذه المسائل تمثلت في العديد من النقاط المهمة كقضية النفط والمياه والجنسية والمواطنة والحدود وبعض القضايا الأخرى، بعضها تم التوصل فيه إلى حلول في المفاوضات التي تلت الإنفصال وبعضها مازال

عالقاً منها مسألة الحدود التي لم يتم التوصل فيها لفصل حاسم وقد يصل فيها الأمر إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي.
يقول الدكتور"حمد عمر حاوي": (لا توجد دولة قومية إفريقية إذ ان المجموعات "قبائل،طوائف،..." قد وجدت نفسها وقد حشرت قسراً داخل حدود عُرفت بالدولة، فالدولة في إفريقيا ليست نتاج للتطور التاريخي الإفريقي بقدر ما هي صيغة استعماريةترسمت عل الورق ثم طبقت على الأرض دون مراعاة للواقع الاجتماعي. وعموماً وبعد أن نالت الدولة الإفريقية استقلالها فهي إما أن تعيد النظر في حدودها السياسية لتطابق الحدود الاجتماعية ، وإما أن تقبل هذه الحدود بشرط أن تسعى لبناء أسس جديدة للعضوية في هذه الدولة، وأن تخلق نظاماً جديداً لتوزيع القيم النادرة وأن تستحدث نمط جديد للهوية الجماعية)1. وهو أمر لم يراعى في تخطيط الحدود الجنوبية للسودان منذ الاستقلال وطول فترة الحكومات المتعاقبة عليه.
أول تشكيل للحدود الجغرافية للسودان كان من الخط3جنوب خط الاستواء والخط 22.5شمال ومن خط الطول 21 شرقاً حتى 45 شرقاً وذلك في عهد الخديوي إسماعيل باشا وأوائل عهد الخديوي توفيق، ثم انحصرت اراضيه بين خط عرض3 درجة و28 دقيقة شمال ودائرة عرض22 درجة و28 دقيقة شمال وخط الطول31 درجة و49 دقيقة –و38 درجة و34 دقيقة2 ، إلا أن حدود السودان انكمشت شمالاً بعد انفصال جنوب السودان إلىدائرة عرض 10 مع لسان يدخل في ولاية النيل الأبيض حتى دائرة العرض12شمال مما حدد حدود جنوبية جديدة.
قضية الحدود لم تكن مسار نقاش في إي مرحلة من مراحل الحكومات السابقة التي عقبت الإستعمار لتحديد حدود الأقاليم الجنوبية من دولة السودان بشكل مفصل أو مطبق على أرض الجنوب، وقد أثار مؤتمر الأحزاب السياسية في السودان عام 1966 مسألة التقسيم الجغرافي للأقاليم حيث قرر البقاء على التقسيم الذي كان قائماً للمديريات منذ الإستقلال مع دمج للمديريات الجنوبية الثلاث في إقليم واحد وقد ساند هذا الرأي جبهة الجنوب وحزب سانو في ذلك الوقت3.
وفي تقرير للجنة كونها الرئيس السابق لجمهورية السودان (جعفر محمد نميري) لتقصي الحقائق حول حدود الإقليم الجنوبي كما نصت عليه المادة(2"ب" من قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة 1972م) بالقرار الجمهوري رقم(858) لسنة1980م، وقد كان المطلوب من اللجنة تحديد ضرورة البحث في المسائل المتعلقة ببعض التداخل في الحدود، وقد خلصت اللجنة إلى توصيات كان أهمها مايلي :4
توضيح الحدود للمديريات الجنوبية كما كانت في الأول من يناير 1956م وهذا يعني إعادة منطقة حفرة النحاس وكافي كانجي إلي مديرية بحر الغزال وهي المنطقة التي سبق أن أضيفت إلى مديرية دارفور وفقاً لوصف الحدود المعدلة المنشور في غازيتة جمهورية السودان الديموقراطية رقم(947) بتاريخ15يونيو1960م، وهذا يتفق تماماً مع قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية للعام 1972م.
أن تخطيط حدود المديريات الجنوبية لا يمثل مطلباً ملحاً في الوقت الحاضر نسبة لوجود أسبقيات أكثر أهمية مثل الحدود السودانية الدولية، لذلك فإن مشاكل الحدود الإقليمية(الداخلية) يمكن أن تعالج على المستويات الإدارية وفي المناطق التي لاتجدي فيها الإجراءات الإدارية في تسوية النزاع حيث يمكن القيام بتخطيط حدود في المناطق محل النزاع.
كما قام الرئيس السابق (جعفر نميري) بإصدار قرار جمهوري بالرقم(1) في 5يونيو1983م والخاص بتقسيم الجنوب، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث أقاليم هي 5:-
إقليم بحر الغزال: ويضم مديريات البحيرات وشرق بحر العزال وغرب بحر الغزال وعاصمته واو.
إقليم الإستوائية: ويضم شرق الإستوائية وغرب الإستوائية وعاصمته جوبا.
إقليم أعالي النيل: ويضم مديريتي أعالي النيل وجونقلي وعاصمته ملكال.
وقد كان من أهم الأسباب التي أدت لإتخاذ هذا القرار هو أن السياسيين الجنوبيين رأوا أن توحيد الجنوب في ذلك الوقت شكل فرصة لهيمنة قبيلة الدينكا ذات الأكثرية، وكان من أبرز هؤلاء (جوزيقلاقو) الذي ذكر أن "بعد إثنتي عشر من إتفاقية أديس أبابا(فبراير1972م) زاد الوضع تفاقماً ولم تصل الأمور إلي الأفضل

لأن قبيلة الدينكا ورثت دور الشمال السلطوي، وأستأثرت بالحكم، فالتقسيم طالب به الذين عانوا من تسلط الدينكا"1.

كانت هذه من المحاولات لتقسيم الأقاليم الجنوبية وتشكيل حدودها، إلا أن ذلك لم يكن له أثر كبير في حل المشكلة القائمة حالياً لتقسيم الحدود بين الدولتين بشكل قاطع إذ أن وضع النقاط الحدودية بعلامات ظاهرة لم يكن مثار جدل أو ضرورة قصوى في ذلك الزمان ، فعليه لم تسهم تلك القرارات بحل القضية.

تعتبر الحدود الجنوبية الجديدة بعد الإنفصال للسودان الشمالي هي الثانية في الطول بعد الحدود الغربية تلتها الحدود الشمالية ثم الشرقية، وقد أصبح شكل السودان متوازناً تحده دولة واحدة شمالاً(مصر) ودولة و احدة جنوباً(دولة جنوب السودان)، وثلاث دول غرباً(ليبيا،تشاد،إفريقيا الوسطى)وشرقاً دولتان(إريتريا،أثيوبيا) والبحر الأحمر، وأصبحت ولايات النيل الأزرق وسنار والنيل الأبيض وجنوب كردفان وجنوب دارفور ولايات حدودية من جهة الجنوب للسودان، وولايات أعالي النيل والوحدة وواراب وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال هي الولايات التي تكون في الحدود الشمالية لدولة جنوب السودان2.

فيما يخص النزاعات الحدودية بين الدول الإفريقية فهى إما ترتبط بإختلاف الظروف التاريخية والطبيعية والإقتصادية التي صاحبت نشوء الحدود ، أو إختلاف طبيعة هذه الحدود وقدرتها على الوفاء بوظائفها الإقتصاديةوالإجتماعية والسياسية مما يقلل من خطر التنازع حول الحدود نفسها ويحفظ كيان الدولة وإستمراريتها. وقد تمثل الأمرين السابقين في أسباب نشوء النزاع بين دولة السودان ودولة جنوب السودان حول هذه الحدود مما جعل الأمر غاية في الأهمية عبر مدخلين :

المدخل الأول :

طبيعة الحدود ونشأتها التاريخية والطبيعية والتي يقصد بها الخصائص والسمات الجغرافية وكذلك الأبعاد القانونية التي برزت بها هذه الحدود السياسية إلي الوجود ومنحها المشروعية عبر الأدوات القانونية والفنية. وقد كون الطرفان لجنتان لترسيم الحدود بين الدولتين بغرض رسم وتخطيط الحدود ، وطالبت الجهتان بتعديلها بما يناسبها، ومن هنا أدت إلى النزاع الذي نشأ حول الشريط الحدودي بين البلدين.

وفي الفقة العام لطرق تحديد الحدود بين طرفين يتم عبر تبني حد دولي قديم بنفس الحدود السابقة أو عن طريق تقرير حدود جديدة بناء على تسويات سلمية عن طريق التنازل الإختياري أو التحكيم أو الإستفتاء ، إلا أن المشكلة تكمن في أن الجهود التي تمت من قبل اللجان المتخصصة (لجنة ترسيم الحدود) من قبل الطرفين في شأن تخطيط وتعيين وتحديد هذه الحدود وبما قدمته من الرسومات والتخطيطات اللازمة، قد توصلت إلي إتفاق حول بعض المناطق ولم تتوصل إلي إتفاق حقيقي حول التخطيط الحقيقي والتعيين المعين والمحدد لحدود مناطق ذات أهمية ، رغم أن الإتفاق قد تم بين الجهتين في الشكل الأولي ورسما أماكن الأعمدة على الخريطة وتمت زيارة المناطق المتفق عليها ، ولم تذهب اللجنتان للمناطق المختلف عليها، و لكن وضعت العلامات على الخرائط وبها هذه المناطق وإحداثيات العلامات على الأرض3 ، إلا أن ما زاد خطورة الأمر أن هذه الحدود من أطول الحدود في القارة الإفريقية وأن مناطق التماس التي تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني قد عطلت عمل اللجنة كثيراً، كما أن الطرفين لما يتفقا على الخط الإداري المعروف بخط 1956/1/1م لبعض المناطق كما أشرنا.

هذا الخط مّثل الخطوط الإدارية التي تفصل شمال السودان عن جنوبه منذ بدايات الحقبة الإستعمارية، وكان من المفترض أن يتحول هذا الخط إلى الحدود السياسية بين دولة السودان ودولة جنوب السودان بعد الإنفصال وفقاً لإتفاقية السلام الشامل الموقعة في التاسع من يناير2005م، حيث أشارت الإتفاقية في الجزء الثالث-الفقرة(3) حكومة جنوب السودان-المادة(3-1)على إنشاء حكومة جنوب السودان على أساس الحدود القائمة بتاريخ 1956/1/1م4، وفي ذات السياق جاء دستور السودان الإنتقالي لسنة 2005م في الباب الحادي عشر- الفصل الأول القاضي بإنشاء حكومة جنوب السودان- الفقرة(159)(إنشاء حكومة في جنوب السودان بحدوده في الأول من يناير1956م تُعرف بحكومة جنوب السودان وتتكون من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية)5.

عليه، يكون هذا الخط الإداري بين الشمال والجنوب السوداني غير قابل للتعديل إلا حسبما يُقرر وفقاً للمادة (183)البند (3) من الدستور الإنتقالي لسنة2005والخاص بحسم النزاع على منطقة أبيي التي تضم

مواطنين من شمال وجنوب السودان وتحديداً من مناطق جنوب كردفان وبحر الغزال. إلا ان المشكلة تمثلت في وصف وترسيم حدود يناير 1956م بعد الإنفصال حول منطقة أبيي و أصبح الأمر يمثل نزاعاً حول حدود دولية بين دولتين حول ملكية (منطقة أبيي). وقد تُوج النزاع حول المنطقة إلي إقتتال بين قبيلة المسيرية وقبيلة دينكا نقوك وأسفرت الصراعات عن مقتل العشرات من المواطنين والجنود من الجانبين في مايو 2008م وتوالت هذه الأحداث في العديد من المرات1، حيث لجأ الشريكان وقتها إلي التحكيم الدولي في المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي ديسمبر2008م لحسم الخلاف، وقد قضت المحكمة بتقليص حدود المنطقة من (18.500كم) بحسب خريطة أصدرتها المحكمة بوصفها حدوداً جديدة لمنطقة أبيي وبناءاً عليه أصبحت الحدود الشمالية للمنطقة الجنوبية للسودان عند دائرة عرض10 درجة و10 دقايق. أما بالنسبة للحدود الجنوبية فقد أشار قرار المحكمة إلى أن لجنة الخبراء لم تتجاوز الحدود التي جري رسمها في يناير 1956م وبالتالي تصبح حدود ثابتة.

بالنسبة للحدود الشرقية التي تمتد على طول كردفان وأعالي النيل عند خط طول29 درجة و32 دقيقة وتمتد شمالاً إلى أن تصل إلىدائرة عرض 10 درجات و22 دقيقة، فلم يتغير قرار المحكمة بشأنها وتبقي كما جري تحديدها في يناير1956م.

أما الحدود الغربية فقد إعتمدت المحكمة حدود 1905م فيما يخص مشيخات دينكا نقوك التسع المحالة إلي كردفان والتي تمتد على خط طول27درجةو50دقيقةشرقاًودائرة عرض 10درجات و10دقيقة شمالاً إلى حدود كردفان ودارفور على ما جرى تحديده في يناير1956م.

وقد أشار قرار المحكمة إلى أن قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية في منطقة أبيي سوف يحتفظان بحقوقهما التاريخية الراسخة في إستخدام الأرض شمال هذه الحدود وجنوبها، كما أكدت المحكمة على ضرورة التفاهم بين سكان المنطقة حتى لا يتم تقويض الحياة الطبيعية التي كانت سائدة بسبب الترسيم الجديد للحدود.

وقد تقرر اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي لاهالي المناطق المتنازع عليها، وهو الاستفتاء الذي ظل موضع نزاع وتفسيرات مختلفة بين الشريكين وتم تأجيله عن موعده المقرر مع استفتاء الجنوب في التاسع من يناير2011م، ولم يحدد بروتوكول أبيي بصورة قاطعه من يحق له أن يصوت في الاستفتاء. اذ تطالب حكومة الجنوب بأن يكون من يحق له التصويت هو من كان مقيما لمدة عام بالمنطقة الامر الذي يعني إستبعاد قبائل المسيرية الشمالية التي تقيم في المنطقة في موسم الرعي وترتحل شمالا مع موسم الامطار، وهذا الإستفتاء قد يتحقق بنهاية العام 2012م.

أما المناطق الأخرى المتنازع عليها والتي تتمثل في منطقة(كافي كانجي) و منطقة حفرة النحاس والتي تقع بين حدود ولايتي جنوب دارفور وبحر الغزال، ومنطقة (كاكا) التجارية التي تقع بين ولايتي جنوب كردفان وأعالي النيل، ومنطقة (جودة والمقينص) في ولاية النيل الأبيض، هذه المناطق مازال النزاع حولها مستمراً ، وقد أضافت حكومة دولة جنوب السودان ضمن مناطق النزاع بين البلدين مناطق أخري هي مناطق الزراعة الآلية بسنار، بحيرة الأبيض، كدندي، هجليج، الخرصانة، الميرم، أبيي، سماحة بجنوب دارفور بالرغم من أن مناطق النزاع والاختلاف الأصلية المتعارَف عليها من قبل الآلية الإفريقية هي: منطقة جودة والمقينص في النيل الأبيض ومنطقة كاكا ومنطقة حفرة النحاس ومنطقة كافي كانجي .

فالتحديات التى تواجه اللجنتان الحدوديتان- وإن سلمنا بالمناطق المتفق عليها- فتواجهها عقبات متباينة فالمتتبع لهذه الحدود على الخرائط القديمة التي فصلت الأقاليم الجنوبية عن الأقاليم الشمالية قبل الإنفصال، يجد أنها متعرجة بشكل كبير وتفتقر للمثالية أو الإستقامة مما يعني التداخل الكبير والواضح لهذه المناطق في العديد من النقاط. وعدم إستقرار المنطقة يجعل من الصعب وضع العلامات الحدودية الفاصلة، بالإضافة إلى إعتمادالتتعيين للحدود على تقارير المفاوضات في المناطق محل النقاش التي لم يتم التوصل لإتفاق حولها بعد.

هذا الخلاف الحدودي والقضايا العالقة الأخرى بين الدولتين شهدت مفاوضات لحلها وحسمها، وقد جرت تلك المفاوضات في مدينة أديس أبابا بدولة أثيوبيا منذ بداية العام الحالي 2012م وذلك رضوخاً للمطالب الدولية عبر مجلس الأمن الدولي الذى اصدر قراراً رقم (2046) الصادر في الثاني من مايو2012م محدداً ثلاث أشهر للمفاوضات وحل تلك القضايا من مايو وحتى أغسطس 2012م . هذه المفاوضات لم تسر كما هو مأمول منها فقد أختلف الطرفان على العديد من النقاط محل النقاش مما أوقفها لعدد من المرات، وقع وقع الطرفان في 10 فبراير2012م بالعاصمة الإثيوبية "اتفاق عدم اعتداء" بشأن

خلافهما الحدودي، وبشـــأن أموال النفط،إلا أن عضو الفريق المفاوض في الحكومة السودانية (يحيى الحسين) ذكر أن اتفاق ترسيم الحدود لن يشمل خمس مناطق لا تزال موضع نزاع بين الجانبين1.

وقد أستمرت هذه المفاوضات لجلسات ثانية بدأت يونيو2012م ولم يتوصل وفدي الدولتين إلى أي نتائج مشتركة حول القضايا العالقة بينهما وفي مقدمتها الحدود. حيث فشل الطرفان في الوصول إلى إتفاق مشترك بعد وقف توصيف حدود أول يناير 1956 وتحديد نقطة الصفر لترسيم المنطقة العازلة منزوعة السلاح ومنطقة 14 ميل التي ضمتها خريطة رئيس الآلية الأفريقية (ثامبومبيكي) لدولة جنوب السودان، الأمر الذى حال دون التوصل لأي نقطة التقاء2.

ثم كان أن دارت المفاوضات في يوليو2012م وشكل الملف الحدودي فيها اساساً للوصول إلى حل أمني، إلا أن حالة عدم الأتفاق الملازمة لجولات التفاوض بين الدولتين حملت الطرفين على التوقف مرة أخرى عند معضلة الحدود وهي من القضايا الأساسية التي لابد من الاتفاق حولها لوقف النزاع. وما زالت جولات المفاوضات دائرة بين الطرفين حتى كتابة هذا البحث في كانون الثاني 2013.

المدخل الثاني: وظائف الحدود الدفاعية والإقتصاديةوالإجتماعية والسياسية

معروفاً أن الحدود السياسية تشكل الإطار الخارجي لإقليم الدولة فهي تحدد مقدار ما يتمتع به الإقليم من موارد وثروات إقتصادية ، إضافة إلى أنها تتحكم في درجة الإتساقالإجتماعي في ضوء المحتوى البشري للإقليم وطبيعة الروابط الإجتماعية فيما بينهم، وبينهم وبين الآخرين عبر الحدود من ناحية أخرى، تبعاً لذلك فهذه الحدود تتأثر إيجاباً أو سلباً، إستقراراً أو توتراً بطبيعة وقدرة هذه الحدود على الوفاء بالمتطلبات والوظائف، حيث إنه بمقدار ما تنهض به الحدود بأداء تلك الوظائف تقل النزعة إلي زحزحة الحدود وتغييرها ، وعلى النقيض من ذلك فإنه بقدر ما يكون سوء التوزيع وإتساع الفوارق والفجوات فيما يتصل بوظائف الحدود جميعها أو بعضها يكون الميل للتغيير والمنازعة في شرعية الحدود ومشروعيتها3.

وتجسد الحدود السياسية في إفريقيا بصورة عامة واقع عدم الإتساق بين دول القارة مما أدى إلى العديد من أمثلة النزاعات والصراعات الحدودية حول الموارد والثروات الإقتصادية، بالإضافة إلي النزعات المطالبة بالتحرر والإستقلالية أو لمجرد الطموحات الشخصية أو الإعتبارات التاريخية.

ماذكر أعلاه يتمثل في واقع النزاع الحدودي بين دولة السودان ودولة جنوب السودان والذي يتضمن في عدة نقاط أهمها ما يلي:-

أولاً: الوظيفة الدفاعية

ارتبطت الوظيفة الأمنية والدفاعية بفكرة إنشاء الحدود السياسية الخطيّة، وكان الهدف هو تحقيق حدود آمنة بإقامة تحصينات عسكرية دفاعية، ومراقبة المناطق المتاخمة للدول الأخري حتى لا يحدث أي نوع من التعدي على تلك المناطق وحماية أراضي الدولة ومنع هروب المواطنين أو دخول مواطني الدول الأخري دون إذن، كما أن الحدود تعمل على حماية الدولة من النواحي المدنية عبر إنشاء المحاجر والتفتيش الصحي حتى لا تتعرض الدولة إلى أي نوع من أنواع الأوبئة أو الأمراض وغيرها4. هذه الوظيفة لم تجد موقعها بين الوظائف المنوطة بالحدود بين دولتي السودان وجنوب السودان حتي كتابة هذه الورقة إذ أن أمر ترسيم وتخطيط وتعيين هذه الحدود وإن تم الإتفاق على جزء منه إلا انه لم يحسم بعد مما يجعلها غير مؤهلة لإداء هذه الوظيفة بشكلها الكامل، فمازالت مناطق التماس تشهد توتر وعدم إستقرار.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية

النزاع الحدودي يتمثل في أمور اهمها التي تشكل حافزاً قوياً للنزاع وهي المياه سواء من نهر النيل أو راوفده أو العيون وما يتمتع به من ثروة سمكية هائلة، وكذلك المعادن السائلة و الغازية والصلبة مثل البترول والغاز الطبيعي والفوسفات والنحاس واليورانيوم وبعض المعادن الآخرى ذات الأهمية الإقتصادية للدولتين خاصة وأن المناطق التي تقع بها هذه المعادن تتوسط مناطق التماس المتنازع حولها والتي تفتقر إلي تعيين وتخطيط دقيق للحدود ، فكلا الدولتين تعملان إلى فرض سيادتها على تلك المناطق الذاخرة بهذه الموارد. بالإضافة إلى أن الخط المتعرج لهذه الحدود يرتبط بحقائق جيولوجية بإحتمالات وجود المياه الجوفية و لم يراعي الحقوق التاريخية للرعي والزراعة لسكان مناطق التماس و ما لها من أثر على حياتهم وطبيعة إقتصادهم.

ثالثاً:الأسباب الإجتماعية

أسفر التقسيم السياسي للمناطق الحدودية المتنازع عليها إلى تمزيق وحدات إجتماعية وبشرية قامت منذ عهود طويلة بالسكن في تلك المناطق وتعايشت بشكل كامل فيما بينها أهمها القبائل التي تداخلت في هذه الحدود منها قبائل تمتهن الزراعة وقبائل تمتهن الرعي وأخرى تمتهن الصيد وربما نجد في قبيلة واحدة كل هذه المهن،فشرقاً قبائل المابانوالأدوكوالإنقسناوالبرونوالسيلوك معها قبائل الدينكا شرق النيل الأبيض، وشمالاً قبائل رفاعة في شمال النيل الأزرق وسنار وعلى الحدود مع أعالي النيل وتمتد مراعيهم إلى الجنوب في أعالي النيل وكذلك قبيلة دار محارب، وإذا عبرنا النيل الأبيض ثم إتجهنا جنوباً في ولاية النيل الأبيض نجد سليم وأولاد حميد الذين تمتد مراعيهم حتى أطراف ملكال ويتداخلون مع قبائل الشلك الذين يمتهن بعضهم الصيد وينتشرون حتى جزيرة مصران داخل ولاية النيل الأبيض1، ثم كنانة والحوازمة الذين ينتشرون من ولاية جنوب كردفان صوب النيل الأبيض ووجودهما في هذه المناطق قديم حيث كانت على الضفة الغربية قبيلة من قبائل البقارة وحكومة كردفان أما الضفة الشرقية فكانت تسكنها قبيلة الدينكا، هاتان القبيلتان اعتادتا السكن بضفتي النهر في فصل الصيف والإنسحاب إلى داخل الإقليم أثناء الشتاء،ثم هناك قبائل الشلك في غرب النهر وذلك بعد الإقتراب من مصب نهر السوباط، وإذا إتجهنا جنوباً نجد قبائل النوير في منطقة السدود وبداية بحر الجبل وفي جنوب جبال النوبة، وشمال بحر العرب نجد قبائل الدينكا وقبائل النوير في ولاية الوحدة،ثم تتداخل قبيلة المسيرية الحمر جنوب بحر العرب وفي الشمال قبيلة الرزيقات ونجد أن هناك تداخلاً بين القبائل العربية وقبائل دينكا نقوك في منطقة "أبيي" جنوب كردفان ،وفي جنوب دارفور وشمال بحر العرب قبائل الرزيقاتوالهبانيةوالتعايشة الذين تتداخل معهم قبائل الفرتيت شرق "حفرة النحاس" ويمتدون حتي جنوب بحر العرب مع قبائل كريش وفورقي على الحدود مع إفريقيا الوسطي، كل هذا التداخل أدى إلى التزاوج والتعايش والمعاشرة والاختلاط بين القبائل مما دفع بالإستعمار لإتخاذ إجراءات لفصل هذا التداخل فقام بنقل القبائل المتداخلة مع القبائل العربية في المنطقة بعيداً عن تأثير عرب دارفور وتأثير الحضارة العربية والإسلامية ، وكان أبرز تلك الإجراءات نقل السكان المختلطين في المنطقة الغربية حول "كافي كانجي" إلي جنوب الطريق الممتد بين راجا وكافي كانجي2.

كل تلك الإجراءات لم تمنع التداخل بين القبائل العربية والجنوبية في المنطقة، وكل ذلك شكل عائقاً حقيقياً في تحديد هذه الحدود.

رابعاً: الأسباب السياسية للنزاع

حيث إستبشر السودانيون كافة بإتفاقية السلام الشامل التي وقعتها حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان الموقعة في التاسع من يوليو2005م،إلا أن الأمر لم يخلو من الكثير من النقاشات بين طرفي الإتفاقية بسبب الإختلافات في الآراء، والتي صعدت كثيراً من العنف وكانت تبعاتها المباشرة إنفصال جنوب السودان ليكون دولة مستقلة حاملة لذات الاسم، وبرغم سلاسة الإنفصالوالإعتراف من قبل دولة السودان الأم بالدولة الوليدة إلا أن الأمر لم يخلو من المناقشات بين الدولتين نتيجة لوجود العديد من الملفات والقضايا العالقة،حيث نجد أن الخلاف الحدودي كان من تبعات الإختلافات الجوهرية، و له العديد من الدلالات والتحليلات السياسية التي قد تضعه موضع جدل ونقاش ، واختصاراً نوردها كما يلي:-

رغم أن الحدود تم إدراجها في الخط الإداري لتقسيم الحدود في يناير1956م إلا أن دولة جنوب السودان لم ترضخ لذلك الأمر ببساطه ورغم الإعتراف السلس لدولة السودان الأم بهذا الإنفصال دون اعتراضات، إلا أن ذلك يقود إلي رؤية أن هذا النزاع الحدودي لم يكن إلا احدي المخارج الملائمة للنظام الحاكم في دولة جنوب السودان المفتقر إلي الشرعية والوحدة الداخلية ، فتمسك بهذا النزاع طمعاً في توحيد مواطنيه لمواجه العدو الخارجي المتمثل حالياً في دولة السودان.

عدم توافق حكومة جنوب السودان مع النظام الحاكم في دولة السودان من حيث الأهداف والتحالفات والإختلافات الثقافية والعرقية والدينية ، بالإضافة إلي مساندة كل من النظامين للحركات المتمردة للجانبين أدي إلي سوء العلاقات بين الدولتين، كما أن الأمر لا يخلو من أن يكون غطاء لضغوطاً سياسية لتحقيق غايات تسعي لها دولة جنوب السودان لتخضع لها دولة السودان فتحققها عبر النزاع أو عبر اللجؤ إلي الضغط الدولي حتي يتم لها ما تريد مثل وضع حلول مرضية لها في مسألة الديون أو مشاكل النفط (كمثال). (هذا الأمر تكرر في النزاع الحدودي بين السودان ومصر عام 1958 بشأن الحدود كأحد سبل الضغط من جانب الحكومة المصرية على السودان لتقديم تنازلات على صعيد مفاوضات تعديل إتفاقية

1929م بشان مياه النيل وإعادة توطين السكان المتضررين من عملية بناء السد العالي، وهي المفاوضات التي كانت قد وصلت إلي طريق مسدود قبل أسابيع من إثارة المشكلة الحدودية بين البلدين)1.
تأثرت منطقة القرن الأفريقى بكل التحولات العالمية بهدف صياغتها من جديد لتحقيق مصالح القوى الكبري فيها ، فهذه القوى لم يكن إندفاعها للتوسط لحل النزاع القائم فى السودان عبر آلية الإيقاد سوى إنهاء هذا الصراع بصورة سلمية تمكن الحركة الشعبية لتحرير السودان المتمردة من السيطرة على كامل الجنوب السودانى، ومن ثم خلق العديد من المشاكل والقضايا غير المحلولة مثل مشكلة الحدود بغرض التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وبالتالى السيطرة وعلي حوض النفط الذى يمتد من ولاية الوحدة مروراً بهجليجوأبيى ودارفور وبحيرة شاد وحقل حوض تاودينفى شمال مالى وصولاً إلى مستودع خام النفط فى خليج غينيا.
السودان مستهدف لعدة أسباب سياسية وأمنية وإقتصادية دعت مساندة إسرائيل لدولة جنوب السودان في زعزعة إستقرار المنطقة الأمني والسياسي الحدودي نتيجة لإهتمام إسرائيل بمياه النيل فقد طورت إستراتيجية التحالفات مع الدول الكبري من أجل مصادر المال والطاقة وتأمين الممرات المائية والإستفادة من الموارد الطبيعية في الدول النيلية مثل الذهب واليورانيوم والنفط والغذاء وبعض الأهداف الإقتصاديةالأخري في المنطقة(2)، فالسودان الشمالي لا يمكنه الدخول في علاقات مع إسرائيل تخدم مصالحها في المنطقة نسبة لإختلاف التوجهات العديدة بين البلدين ، مما أدي إلى لجؤ إسرائيل لدولة جنوب السودان وبالتالي مساندتها(3)في قضاياها العالقة مثل قضية الحدود.
*الأثر المباشر للنزاع الحدودي بين البلدين:

يشكل عدم الإعتراف بالخط الحدودي في يناير 1956م خطراً حقيقياً على الحد الفاصل بين الجنوب والشمال حيث أن الإدعاءات التاريخية على هذا الخط سوف تكون بوابة للصراع والنزاع المستمر حول الحيازات التي تقع بجانبي الحدود ، وهذا الأمر يستدعي تدخل ومساندة أطراف كثيرة خارجية ومحلية وإقليمية في الشأن السوداني بشقيه الشمالي والجنوبي، وعندها لن يتوقف الصراع عند مناطق التماس وستدور الحروب مرة أخرى لتخلق إنعداملإستقرار وضياع للتنمية الشاملة للدولتين وهدر لمواردهما وإمكانيتهما بالإضافة إلى ضياع هويتهما والتفريط في الموارد البشرية التي ستكون حطباً لهذه الحروب، بالإضافة إلي انعدام العلاقات الجوارية بين البلدين السياسية والإقتصاديةوالإجتماعية و الثقافية التي لا يمكن تجاهلها خاصة وأن العديد من قبائل الدولتين تربطهما صلات تاريخية راسخة.
-توقيع السودان وجنوب السودان لاتفاقيتي ترسيم الحدود والجنسية
وقعت دولتا السودان وجنوب السودان اتفاقيتي ترسيم الحدود وحالة مواطني كل دولة في الدولة الأخرى (الجنسية)، بحضور رئيس الآلية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابومبيكي، ورمضان العمامرة نائب رئيس مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، وعدد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى إثيوبيا.
ونصت الاتفاقية الأولى على تشكيل لجنة عليا مشتركة من وزيري الداخلية في البلدين تتابع الاتفاقية وتنفيذها، ومعالجة مشاكل الجنسية، وأن تعقد اللجنة أول اجتماعاتها بعد أسبوعين من توقيع الاتفاقية لوضع برنامج عمل والقوانين الداخلية. وأن تختص اللجنة بمعالجة قضية الجنسية لمواطني كل بلد في الآخر، والاتفاق على حرية الإقامة، وحق التكسب والتملك والتصرف، والتكيف في النشاط الاقتصادي. ونصت الاتفاقية على أن يتم تصديقها في غضون 30 يوما كتابة، على أن يخطر كل طرف الآخر قبل 60 يوما في حال وجود خلل أو تراجع. كما تم التوقيع على اتفاقية تتعلق بالترتيبات الإجرائية ووضع الأسس العامة لترسيم الحدود بين البلدين.48
واعتبر باقان أموم، كبير مفاوضي دولة جنوب السودان، في حديثه لـ«الشرق الأوسط»، أن الاتفاقيتين اللتين تم توقيعهما تفتحان الأجواء للوصول إلى حل نهائي لكل القضايا العالقة. وقال إن هذه بداية لطريق طويل في مسار تهيئة الأجواء في المفاوضات بين البلدين لحل القضايا بما فيها النفط، مشيرا إلى أن القمة الرئاسية التي ستعقد بين الرئيسين السوداني عمر البشير وجنوب السودان سلفا كير ميارديت ستدفع في حل القضايا لكي تفتح الطريق لتأسيس علاقات بين دولتين متجاورتين ومتعاونتين. وأوضح أن البشير وكير

سيصادقان على الاتفاقيتين. وأضاف أن وفدي التفاوض سيعودان إلى المباحثات بعد انعقاد القمة الرئاسية التي ينتظر أن تكون في أقرب وقت ممكن.49

من جهته، قال الوسيط الأفريقي ثابومبيكي، في تصريحات صحافية، إنه وفريق الوساطة سيزورون كلا من الخرطوم وجوبا لإجراء لقاءات مع الرئيسين البشير وسلفا كير لإطلاعهما على ما تم في هذه الجولة والتحضير لعقد القمة الرئاسية والجولة القادمة. من جانبه، قال العبيد أحمد مروح، المتحدث باسم وزارة الخارجية السودانية، لـ«الشرق الأوسط» أمس «إن التوقيع على الاتفاقيتين الإطاريتين بشأن ملفي الجنسية والحدود خلال المفاوضات بين السودان وجنوب السودان في إطار الوساطة الأفريقية التي يقودها رئيس دولة جنوب أفريقيا السابق ثابومبيكي في أديس أبابا، ينظر إليه كخطوة مهمة لتهيئة الأجواء لانعقاد القمة الرئاسية المرتقبة بين الرئيسين عمر البشير وسلفا كير ميارديت بجوبا، لحل القضايا العالقة، ومن بينها النزاع المرير بين البلدين بشأن النفط». وقال إن الوقت مهم في هذه المسألة، وإن الجنوبيين سيعاملون كأجانب بعد الثامن من أبريل2012م.50

واستبعد السودان منح جنسية مزدوجة للجنوبيين بعد الانفصال، وقال إنه بحلول شهر ابريل يتعين على ما يقدر بنحو 500 ألف منهم الاختيار بين العودة إلى وطنهم أو تقنين وضعهم كأجانب. وقالت المنظمة الدولية للهجرة إن المهلة تشكل تحديا أمام الحكومتين والمجتمع الدولي في ما يتعلق بإنهاء الإجراءات.

أما الاتفاقية الإطارية الثانية المتعلقة بالترتيبات الإجرائية والأسس العامة لترسيم الحدود، فقال العبيد «إن هذه الاتفاقية أقرت الوثيقة التي وقع عليها الطرفان قبل الانفصال، وتوافقا فيها على 80 في المائة من الترتيبات الإجرائية والأسس التي على ضوئها سيتم ترسيم الحدود على واقع الأرض بين البلدين». واتفق الجانبان في فبراير 2012م على ترسيم أغلب الحدود، ويستهدفان إنجاز العمل في هذا الشأن في غضون ثلاثة شهور رغم أن هذا سيستثني خمس مناطق محل نزاع.

ومن جانبه، قال ستيفن ديو داو، وزير النفط بجنوب السودان، إن قضية النفط تركت للمشاورات بين الطرفين وإلى قمة البشير وسلفا كير، معتبرا أن الاتفاقيات التي تم توقيعها خطوة كبيرة للجانبين. وأضاف «الطرفان يجب أن ينظرا إلى ما تم التوقيع عليه بواقعية، وأنه خطوة إيجابية ستتلوها خطوات أخرى بما فيها قضية النفط»، مشيرا إلى أن وفدي البلدين تداولا حول مقترحات وأفكار كثيرة حول النفط. وقال «لكن نترك الأمور لقمة البشير وسلفا كير، والأهم الآن أننا نظفنا الأجواء، والروح الحالية التي اتسمت بها الجولة تضع الطريق للوصول إلى اتفاقية حول النفط». وأضاف «إننا ننشد الإرادة السياسية والالتزام والتفاهم، وألا ننظر لما يتم التوقيع عليه بمنتصر ومهزوم، بل لتحقيق اتفاقية حقيقية مرضي عنها من الجانبين وشعبي البلدين).

وقال داو إن المشاورات حول النفط ما زالت مستمرة. وأضاف «لن يكون النفط عصيا على الطرفين، وفي النهاية فإن الواقعية هي التي تفرض نفسها وليس الأوهام». وإن بلاده لا تريد أن تستخدم خطوط نفط السودان بالمجان، وأن على الطرف الآخر ألا يفرض رسوما مبالغا فيها. وتابع (المعايير الدولية هي التي تحكم لأننا سندفع مقابل خطوط النفط الذي لا نريد استخدامه مجانا، والجانب الآخر لا يمكن أن يفرض جباية بل الأسعار المعقولة لتقود إلى علاقات جوار جيدة.51

الاستنتاجات

تُوضح الإعتداءات الأخيرة لدولة جنوب السودان على الحدود السودانية خاصة على حقل هجليجالنفطفى أبريل 2012م, ومن قبله إندلاع القتال فى جبال النوبة والنيل الأزرق وأبيى وما تشهده العديد من مناطق التماس الحدودية من مناوشات متكرره بين الجانبين, أن إتفاقية السلام الشامل (CPA) لم تكن ذات فاعلية في تحقيق السلام الشامل ولم تحقق الإستقرار للسودان بشقيه ، ولم تجد الدعم الكامل من قبل الدول التي سعت لإبرام هذه الإتفاقيةكضامنى لعملية الإستقرار والسلام السودانية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وشركاء الإيقاد (إيطاليا, فرنسا, بريطانيا, السويد والنرويج)، بالإضافة لعدم حل العديد من القضايا العالقة أو تسويتها، الأمر الذى يدعو للتساؤل عن عدم جدية دولة الجنوب لإحترام المفاوضات ومبادرات الآلية الأفريقية لحل هذه القضايا ويرفض إحترام قراراتها. فعدم الإتفاق بين الطرفين لحل كل القضايا الحدودية منها أو قضية النفط والمياه وغيرها، بالإضافة إلي الحرب الإقتصادية والسياسية والعسكرية التى يشنها على جمهورية السودان فى الوقت الراهن, تؤكد أن إتفاقيةنيفاشا أخفقت، بل وساهمت بشكل مباشر في إنفصال الجنوب الأمر الذى لم يكن الغرض منه خلق دولة في جنوب السودان كدولة مستقرة آمنة ذات سيادة ينعم شعبها الجنوبي عبر حدودها المحددة بخيراتها أو يسعي لتنميتها إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً

وثقافياً، بل أُسست لتغيير الأوضاع الجيوسياسية فى منطقة القرن الأفريقي وإقليم حوض نهر النيل لتحقيق مصالح لقوى كبري. فنجاح المفاوضات والمبادرات الإقليمية والإفريقية والمحلية للتوصل إلي حل لهذا النزاع الحدودي وحسم أمره حتي تنعم الدولتين بإستقرار حدودي يمكنهما من توفيق أوضاعهما بعد الإنفصال ، يتطلب تقديم التنازلات من الطرفين وضرورة مراعاة الوضع الجيوسياسيوالأثني لمناطق التداخل والتماس الحدودية.

التوصيـــات:-

1- ضرورة حسم قضية الحدود العالقة بالدبلوماسية والتفاوض والحكمة.

2- العمل على تأكيد ما تم في المرجعيات المحددة والوصف المعين للحدود.

3- وضع ضمانات دولية على الإتفاق الحدودي بين الطرفين حتى لايحدث تراجع من أيهما.

4- الإتفاق على وضع آلية مشتركة لمراقبة الحدود.

5-الدفع للإتفاق على ما لم يتم الإتفاق عليه وفقاً لتفكير إستراتيجي وآلية مدروسة بما يحقق الثقة بين الطرفين وأمن المنطقة .

6- الإستفادة من مناطق التداخل لخلق تعاون إقتصادي تبادلي داعم للتجارة في الشريط الحدودي.

7- العمل على تحقيق التنمية المستدامة للإستفادة المشتركة من الموارد الضخمة في المنطقة الحدودية عبر الإهتمام المباشر بالتعليم وتحقيق الأمن المعرفي لتلك المناطق لنشر السلام الإجتماعيوالإقتصادي المعرفي الأكثر رسوخاً بين البشر.

8- وضع حدود تقوم بوظيفتها الأمنية و تمنع مشاكل الحدود التقليدية لدى الطرفين.

المصادر :-

1-إبن منظور، لسان العرب ،دار المعارف ، القاهرة ج (8)، 1981م.
2-محمد عاشور مهدي،الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا،مركز دراسات المستقبل، القاهرة،1996م.
3-محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية:منظرمعاصر،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1982م.
4-محمد زاهر سعيد السماك: الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، الطبعة (11) 1998م.
5-جريدة الشرق الأوسط : الاحد 3 صفر 1432 هـ 9 يناير 2011 العدد 11730.
6-أحمد عبدالله آدم: قبائل السودان نموذج التمازج والتعايش،الدار الوطنية للإعلام، الخرطوم،1996م.
7-إكرام محمد صالح دقاش: مقال الاحتلال الاثيوبي لأراضي الفشقة السودانية 1957-2007م، يوليو 2007م www.iua.edu.sd/iua_magazine/african_studiesc.
8-بهاء الدين مكاوي محمد قيلي: تسوية النزاعات في السودان،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،الخرطوم،نوفمبر2006م.
9-حمد عمر حاوي: مقومات بناء الدولة في إفريقيا، التداخل والتواصل في إفريقيا - ملتقي الجامعات الإفريقية،جامعة إفريقيا العالمية،الخرطوم يناير2006م.
10-صلاح السيد: تقرير مساحات ولايات السودان، الهيئة القومية للمساحة السودانية،2011م.
11-مؤتمر الأحزاب: تقرير الأحزاب، 8أكتوبر 1966-10أكتوبر1966م.
12-أسامة علي زين العابدين: واقع الحدود السياسية بين شمال وجنوب السودان بعد الإستفتاء، الجمعية السودانية للعلوم السياسية، مؤتمر قضايا ما بعد الإستفتاء، الخرطوم 28-29نوفمبر2010م.
13-إبراهيم محمد نصر الدين: الإندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني،المستقبلالعربي،العدد(63)،مايو1984م.
14-عبداللطيف البوني: البعد الديني لقضية جنوب السودان(1900-1989)،مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم،1996م.
15-محمد إبراهيم شطة: المنظور الاستراتيجي لتأمين حدود السودان الجنوبية،مجلةالإستراتيجية والأمن الوطني، أكاديمية الأمن العليا،العدد(5)،يونيو2011م.

16-صحيفة السوداني: لقاء مع بروفسير عبدالله الصادق رئيس لجنة ترسيم الحدود،الخرطوم، الخميس24مايو 2012م.
17-إتفاقية السلام الشامل 2005م(بين السودان والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان)،أتفاقيةنيفاشا-كينيا،2005م.
18-دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة 2005م.
19-حارص عمار:قصة الصراع حول أبيي ومستقبل السودان، مجلة نهر العلم، kenanaonline.com/users/HaresAmmar/posts.
20-موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net.
21-موسوعة ويكيبيديا الحرة: www.wikipedia.org/wiki.
22-محمد عوض محمد: السودان الشمالي وقبائله، الأكاديمية للنشر والتوزيع، الخرطوم،2009م.
23-محمد عمر بشير: جنوب السودان- دراسة لأسباب النزاع، ترجمة أسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة،1971م.
24-عمر عز الرجال: جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،العدد(111)، القاهرة، يناير 1993م.
25-حسن محمد يوسف: دول حوض النيل والأمن المائي،مجلةالإستراتيجية والأمن الوطني،أكاديمية الأمن العليا،العدد(5)،يونيو2011م.
26-الصحف السودانية اليومية :- الصحافة – أخرلحظة – الراي العام – الوطن- السوداني- الاهرام اليوم .
27-وكالة الانباء السودانية :- سونا – المركز السوداني للخدمات الصحفية.
28-الصحف العربية والاجنبية :- الشرق الاوسط –القدس –القبس-الدستور-الوطن .
وكالة الانباء العربية و الاجنبية
29-القنوات الفضائية :- الجزيرة – الحرة – قناة الشروق - البي بي سي – راديو سواء –
30-. MakumiMwagiru The Greater Horn of Africa Conflict System: Conflict Patterns, Strategies and Management Practices, April 1997, paper prepared for USAID Project on Conflict and Conflict Management in the Greater Horn of Africa
على الموقع
http://www.cidcm.umd.edu/ICT/research/ICT_and_Conflict/DEC20%Post20%Conflli2%31-valuations/Horn20%conflict20%system20%Mwagiru.pdf

32. عبد الحميد بلة الحركات السكانية في القرن الأفريقي ورقة قدمت لمؤتمر أركويت الثالث عشر: السودان ودول الجوار: عوامل الاستقرار والتنمية- الخرطوم 2000. ص 1.1/ إبراهيم محمد نصر الدين: الإندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني،المستقبل العربي،العدد(63)،مايو1984م، ص50.
33- عبداللطيف البوني: البعد الديني لقضية جنوب السودان(1900-1989)،مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم،1996م،ص 70.
34_/ محمد إبراهيم شطة: المنظور الاستراتيجي لتأمين حدود السودان الجنوبية،مجلةالإستراتيجية والأمن لوطني، أكاديمية الأمن العليا،العدد(5)،يونيو2011،ص54.
35_ صحيفة السوداني: لقاء مع بروفسير عبدالله الصادق رئيس لجنة ترسيم الحدود،الخرطوم، الخميس24 مايو 2012م.
36_ إتفاقية السلام الشامل 2005م(بين السودان والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان)،أتفاقيةنيفاشا-كينيا،2005،ص34.
37 _ دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة 2005م،ص 79.
38_ حارص عمار: قصة الصراع حول أبيي ومستقبل السودان، مجلة نهر العلم، kenanaonline.com/users/HaresAmmar/posts.
39_ موقع الجزيرة نت : السبت 1433/3/25 هـ - الموافق 2012/2/18م، www.aljazeera.net.
40_موقع الجزيرة نت: الخميس 1433/8/8 هـ - الموافق 2012/6/28م،www.aljazeera.net.

41 _محمد عاشور مهدي، مرجع سابق،ص .104
42 _ موسوعة ويكيبيديا الحرة: حدود_سياسية، www.wikipedia.org/wiki.
43 _محمد عوض محمد: السودان الشمالي وقبائله،الأكاديمية للنشر والتوزيع،الخرطوم،2009،ص20ومابعدها.
.44_ محمد عمر بشير: جنوب السودان- دراسة لأسباب النزاع، ترجمة أسعد حليم،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة،1971،ص28.
45_ عمر عز الرجال: جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية، مجلة السياسة الدولية،القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،العدد(111)،يناير 1993،ص203.
46_ حسن محمد يوسف: دول حوض النيل والأمن المائي، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، أكاديمية الأمن العليا،العدد(5)،يونيو 2011، ص17.
47 _عدنان أبو عامر : الفوائد الصهيونية من إقامة دولة جنوب السودان، مجلة البيان، العدد (289)، www.albayan.com.
48_ الصحف السودانية اليومية :– الصحافة – أخرلحظة – الراي العام – الوطن- السوداني- الاهرام اليوم
49- وكالة الانباء السودانية :- سونا – المركز السوداني للخدمات الصحفية.
50- الصحف العربية والاجنبية :- الشرق الاوسط –القدس –القبس-الدستور-الو
51- القنوات الفضائية :- الجزيرة – الحرة – قناة الشروق - البي بي سي – راديو سواء - .